(Agreement on the withdrawing of U.S. troops from Iraq: a vision in the strategic dimensions and the future caveats)
(اتفاقية سحب القوات الأمريكية من العراق : رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والمحاذير المستقبلية)

د. سامر مؤيد عبد اللطيف
كلية القانون – جامعة كربلاء

الخلاصـــــة :-

إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق قد وضع النهاية الدرامية لحقبة مريرة من تـأريخ العراق الحديث،عاشـها هذا الأخير فـي ظل النظام البعثي المباد ، فإن الاتفاقية الأمنية التي تم إبرامها مؤخراً بين الجانبين (العراق وامريكـا) قد اسـهمت هـي الاخـرى في وضع اللمسات الأخيرة على فصل قاتم عاشه العراق في ظل الاحتلال الامريكـي منذ عـام 2003 ، وشكلت منعرجـاً مهمـاً لإيجاد الغطاء القانوني لوجود القوات الأمريكية في العراق وتكييف العلاقة المستقبلية بين البلدين.

وبسبب أهمية الاتفاقية وعواقبها المستقبلية على أمن العراق ومصالحه ، كان من المنطقي أن تخضع لطائفه من المراجعات الإستراتيجية والتجاذبات التفاوضية وضواغط ومناورات القوى الوطنية والاقليمية . وفي ظل منـاخ سياسـي مشـحون بكل تلك الإرهاصات والمخاوف، حصلت الولادة المتعسرة للاتفاقية على أرضية استحصال الممكن سبيلاً لتغيير الوضـع القـائم والتقدم بخطوة أخرى على طريق توفير الامن وتهيئة الظروف الملائمة للتطور.

وفي هذا السياق يمكن بناء فرضية لتصويب وجهـة الدراسـة مفادهـا: "إن العواقب الايجابيـة التـي سيجنيها العراق من إبـرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة بدلالة المضلة الأمنية التي سيوفرها وجود القوات الأمريكيـة علـى ارضـه ، لـن تمـر دون اكـلاف وخسائرعلى حساب سيادته وسلامته ومصالحه الحيوية".

وانسجاماً مع هذه الفرضية تمت معالجة الموضوع عبر ستة محاور رئيسة ؛

استعرض المحور الأول خلفية تاريخية عن العلاقات العراقية الامريكية كمدخل منطقي يساعد على فهم السلسلة التاريخية التي افضت الى عقد الاتفاقية الامنية .

وعالج المحور الثاني مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري وواقع العملية السياسية في العراق ، من خـلال تبيـان المراحـل التي قطعتها المفاوضات بين الجانبين الامريكي والعراقي ،وصـولا الـى التصـديق عليهـا ودخولهـا حيز التنفيذ وذلـك في ضـوء الاحتكام الى نصوص الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

امـا المحـور الثالـث فقذ وضـح مضـمون الاتفاقيـة ليكـون ذلـك منطلقـا لتحـري الاهميـة واسـتدراك المحـاذير المترتبـة علـى تنفيذ بنودها.

وخصص المحور الرابع لتحري الأهمية السياسية والإستراتيجية للاتفاقية الأمنية من المنظورين العراقي والامريكي .

وبالمقابـل اسـتدرك المحـور الخـامس: محاذيرالاتفاقيـة وتبعاتهـا المسـتقبلية وانعكاسـاتها علـى سـيادة العـراق واسـتقلالية قـراره السياسي في الوقت الحاضر والمستقبل .

وتم تكريس المحور السادس والاخير لتسليط الضوء على مواقف القوى الوطنية والإقليمية المؤيـدة والمعارضـة للاتفاقيـة ، مـع تحليل دوافع واسباب مواقفها تلك .

Abstract

The agreement of withdrawing the U.S. troops from Iraq may pave the way to liberate Iraq from the seventh chapter which had been knuckled after its occupation for Kuwait in 1991,also it will find a legal and future cover to the American forces.

Because of these importance , the agreement has been prelatised for many strategic reviewing among the internal and external powers.

In this laden climate, the hard birth occurred for this agreement on a base of getting the possible outcome in order to progress another step to change the station and achieve the security in Iraq.

According to these context, we can make our hypothesis which stress that : "the positive outputs of this agreement wouldn't pass with out losing our sovereignty and our interests"

We divided our research in to six parts, the first part displayed the historical roots of relations of two countries.

The second part dealt with the manner of concluding the agreement according the Iraqi

constitution and the realistic of the political operation

As to the third part, we explained the content of agreement to investigate the strategic damnations of it in the fourth part of our research .

Then we examined the future pitfalls of these agreement in the fifth part.

At last, we studied the political positions and the strategic maneuver of the internal and external powers toward the agreement.

المقدمـــــة

اجتازت العلاقات العراقية – الأمريكية عبر تأريخها الطويل الكثير من المحطات والعقبات التي غلب عليها طابع الصراع وانحسرت عنها فرص التعاون البناء باستثناء فترات قصيرة جدا ، وكان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من أهمها وأخطرها بحساب ضراوة الآثار التي تركها وسيتركها على بنية الدولة العراقية ومصير شعبها.

وإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق قد وضع النهاية الدرامية لحقبة مريرة من تأريخه الحديث عاشها في ظل النظام البعثي المباد ، فإن الاتفاقية الأمنية التي تم إبرامها مؤخراً بين الجانبين (العراق وامريكا) قد اسهمت هي الاخرى في وضع اللمسات الاخيرة لفصل قاتم عاشه العراق في ظل الاحتلال الامريكي منذ عام 2003 ، مثلما هيئت سبيل الانعتاق من طائلة الفصل السابع الذي خضع له العراق بعد احتلاله للكويت عام 1991 ، وشكلت منعرجاً مهماً لإيجاد الغطاء القانوني لوجود القوات الأمريكية في العراق وتكييف العلاقة المستقبلية بين البلدين.غير انها من جانب اخر قد انطوت على محاذيرتمس سيادة العراق في الصميم .

وفي الحيز الفاصل بين اهمية الاتفاقية من الناحية الاستراتيجية وعواقبها المستقبلية على أمن العراق ومصالحه ، خضعت هذه الاخيرة لجملة من المراجعات والمناورات الإستراتيجية والتجاذبات التفاوضية للقوى الوطنية والاقليمية . وفي ظل مناخ سياسي مشحون بكل تلك الإرهاصات والمخاوف، حصلت الولادة المتعسرة للاتفاقية على أرضية استحصال الممكن سبيلاً لتغيير الوضع القائم والتقدم بخطوة أخرى على طريق توفير الامن وتهيئة الظروف الملائمة للتطور. فكان هذا المنطق مثار جدل وتجاذب بين القوى المؤيدة للاتفاقية والقوى المعارضة لها، سواء داخل العراق او خارجه وكان لكل طرف رؤيته ومبرراته وأهدافه.

ومن هنا يضحى التساؤل مباحا حول الابعاد الاستراتيجية لتلك الاتفاقية والتهديدات التي تنطوي عليها لامن العراق وسيادته ومستقبله .

وفي سبيل الاجابة عن هذا السؤال يمكن بناء فرضية لتصويب وجهة الدراسة مفادها: "إن العواقب الايجابية التي سيجنيها العراق من إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة بدلالة المضلة الأمنية التي سيوفرها وجود القوات الأمريكية على ارضه ، لن تمر دون اكلاف وخسائرعلى حساب سيادته وسلامته ومصالحه الحيوية".

ومع الاستعانة بادوات منهج التحليل الوصفي ضمن سياق استنباطي وانسجاماً مع الفرضية ، تم تقسيم البحث على ستة محاو رئيسة :-

المحور الأول: الإطار التاريخي للعلاقات العراقية – الأمريكية .

المحور الثاني: مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري وواقع العملية السياسية في العراق.

المحور الثالث: تحليل مضمون الاتفاقية .

المحور الرابع : الأبعاد الإستراتيجية للاتفاقية .

المحور الخامس: محاذير الاتفاقية وعواقبها المستقبلية .

المحور السادس : المواقف من عقد الاتفاقية ومجالات المناورة الإستراتيجية للقوى السياسية .

المحور الأول: الإطار التاريخي للعلاقات العراقية – الأمريكية

يعد الاهتمام الأمريكي بالعراق اهتماما حديثا نسبيا. وعلى الرغم من دخوله تاريخيا في سياسة محاور وأحلاف مدعومة من الغرب، كحلف السنتو، فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تنظر إلى العراق كحجر زاوية في سياسة الاحتواء التي كانت مطبقة ضد الاتحاد السوفياتي. وتحديدا تلك الممارسة ضمن ما عرف بالحزام الشمالي.

ومنذ العام 1958 بدا العراق وقد اتجه بعيدا عن الخيارات الغربية، بيد أنه لم يشكل على الرغم من ذلك منطقة نفوذ سوفياتي، بالصورة التي مثلتها دول الكتلة الاشتراكية في شرق أوروبا، بل لم يقترب حتى من الوضع الذي بات فيه الجنوب اليمني بداية من العام 1978.وهو كان أقرب ما يكون إلى منطقة رمادية في لعبة النفوذ الدولي.

وبعد الجمود الذي اطر مسار العلاقات بين الدولتين لعقود بسبب المد القومي المعادي لتوجهات الهيمنة الامبريالية الامريكية الذي اجتاح المنطقة العربية وطال نظام الحكم في العراق بعد انقلاب 1963 ، اتجه هذا النظام منذ العام 1976 لإعادة تجسير العلاقة مع الولايات المتحدة، ولكن دون تحقيق نجاح ملموس في هذا الاتجاه. وكانت علاقات العراق الإقليمية تدفع بعيدا عن تحقيق مثل هذا النجاح. وبخاصة لجهة تنامي التوترات العراقية - الإيرانية، حيث كان الشاه حليف واشنطن الأول في المنطقة.

وبدت مجريات العام 1979وقد قلبت المعطيات رأسا على عقب، حيث أدى سقوط الشاه إلى خلق فضاء مصالح مشترك بين واشنطن وبغداد.

وبدت الحرب العراقية - الإيرانية في العام 1980 بمثابة عنوان مرحلة مثقلة بالتحديات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حرصت على البقاء بعيدا عن الحرب في بداياتها الأولى، إلا أن التطورات المتسارعة دفعت حثيثا باتجاه تغيير الموقف الأمريكي ؛ كان صدام حسين قد قام بحربه ضد إيران معتقداً أنها ستكون حرباً قصيرة الأمد. ولما كانت إيران تتمتع بالتفوق الاقتصادي والديموغرافي، فقد توجب سد هذا الخلل عبر التفوق التقني. وهنا كانت المساعدات الخارجية عاملاً حاسماً في خلق التوازن المنشود. ومع وصول رونالد ريغن إلى سدة السلطة في البيت الأبيض بدات الحياة تعود تدريجيا الى قنوات العلاقات العراقية - الأمريكية. وكان الحافز الأول لإدارة ريغان في التقرب الى بغداد ينبني على الرؤية الاستراتيجية القائلة بأن الولايات المتحدة في حاجة إلي دعم العراق كقوة إقليمية موازية لإيران . وعندها بدا ريغان بدعم المجهود الحربي العراقي. وفي العام 1982 أزيل اسم العراق من لائحة الدول المصنفة أمريكيا كداعمة للإرهاب. وفي كانون الأول ديسمبر من العام 1983 قام جورج بوش الأب بإقناع الرئيس ريغان بإرسال مبعوث إلى بغداد . وبعد اثني عشر يوما من عودة المبعوث الأمريكي إلى واشنطن، تم تحضير رسالة إلى قادة إقليميين جاء فيها: بأن "هزيمة العراق في الحرب ضد إيران إنما هي ضد مصالح الولايات المتحدة، التي اتخذت عدة إجراءات من اجل تجنب مثل هذه الهزيمة".

وفي العام 1984، أعادت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية الكاملة ببغداد. وبدأت الأقمار الاصطناعية الأمريكية بتصوير مواقع الجيش الإيراني وتقدم الصور للقوات العراقية.

لقد رسمت الحرب العراقية الإيرانية مسارا استثنائيا للسياسة الأمريكية الخاصة بالعراق. بيد أن هذا المسار لم يقدر له التواصل بداية من اللحظة التي وضعت فيها الحرب أوزارها. وبصورة أدق، منذ أن بدت بوادر اللا حسم في المعركة، مع تنامي مضطرد للآلة العسكرية العراقية.

وإذا أردنا توصيفاً أكثر دقة للتطورات، يمكننا القول أن توجسا أمريكيا من تضخم القوة العسكرية العراقية بدا يلوح في الأفق في المدة الأخيرة للحرب العراقية الإيرانية (11). ومن أغسطس1988 إلي أغسطس1990 - وهي الفترة بين نهاية الحرب الإيرانية - العراقية, وغزو العراق للكويت - سعت الولايات المتحدة للارتباط بالعراق في محاولة لتعديل سلوكه وبناء علاقات ثنائية إيجابية معه. وبعد ان استئست الادارة الامريكية من فكرة احتواء وتحجيم الطموحات الاقليمية المناوئة للسياسة الامريكية في المنطقة للنظام العراقي ، تبنت فكرة منع قيام "قوة إقليمية كبرى". وكان العراق تحديدا هو المقصود من هذه المقولة، أو هذا المصطلح الذي تمت إعادة انتاجه. بيد أن أية توترات علنية لم تظهر حينها بين واشنطن وبغداد. . وفي إبريل ومايو عام1990, اتخذت الادارة الامركية ضمن هذا المسار سلسلة من القرارات والمواقف بهدف الضغط المتدرج على الحكومة العراقية - رآها بعض النقاد غير كافية - للتصدي لسلوك صدام حسين المنذر بالخطر.؛ حيث أدان الرئيس بوش' الأب' تهديدات صدام حسين الموجهة إلي إسرائيل, وشجبت وزارة الخارجية التهديد باعتباره غير مسئول, وبالإضافة إلي ذلك طالب نائب مستشار الأمن القومي وزارة الخارجية الأمريكية بأن تنسق مع الوكالات الأخري لوضع وتنفيذ مبادرة متعددة الأطراف للتصدي لانتشار الأسلحة العراقية غير التقليدية. كما قررت الإدارة, مرة أخري, أن تؤجل الإفراج عن الشريحة الثانية من ضمانات الائتمان الأمريكية للعراق البالغة500 مليون دولار وأوقفت برنامج المساعدات الزراعية, وهو قرار أدانه العراق باعتباره دليلا آخر علي المؤامرة التي تقودها الولايات المتحدة ضده.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، لم تنجح سياسات الحكومة الامريكية مع الحكومة العراقية، حينما اقدمت على غزو الكويت في أغسطس عام1990. ومع هذا الاجتياح بدا العراق وقد سار نحو صدام محتم مع الولايات المتحدة. وهكذا كانت حرب الخليج الثانية علامة فارقة في مسار العلاقات الأمريكية العراقية، بقدر ما هي علامة فارقة في التاريخ السياسي للمنطقة والعالم.

وبالرغم من هزيمة العراق في هذه الحرب, فقد استمرت الولايات المتحدة تدبر لحرب أخري ضده بمقولة أنه مازال يتحدي قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي اعتمدها بعد حرب الخليج, وأنه ما زال يطور أسلحة الدمار الشامل .

وعلاوة على تعرضه لمنظومة معقدة من العقوبات، أصبح العراق منذ العام 1993 هدفا لسلسلة من عمليات القصف الجوي الامريكي، كان أشد فصولها ما عرف بعملية "ثعلب الصحراء"، التي شنت في كانون الأول ديسمبر من العام 1998. وكانت ادارة بيل كلنتون قد تبنت خيار الاحتواء كسبيل لمحاصرة العراق والضغط عليه، حتى يذعن أو ينفجر من الداخل، كما حدث للاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من أن الاحتواء كمفهوم استراتيجي يعد من المفاهيم المجمع على تفسيرها على نحو كبير، إلا أن بعض منظري الاتجاه المحافظ الجديد وصفوا السياسة المتبعة مع العراق بأنها عقيمة وغير ذات جدوى. ومع وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض، تبنت الإدارة الجديدة خيارا أكثر تشددا تجاه النظام العراقي. وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر لتدفع باتجاه مقولة الحرب الاستباقية. وانطلقت دعوات صريحة تحث على عمل عسكري حاسم ونهائي ضد بغداد. وقد كان المخطط الجديد للحرب الأمريكية الثانية علي العراق يقضي بما يلي (15 : 123):

* البدء باحتلال مواقع البترول أساسا.
* تعيين حاكم عسكري أمريكي وإدارة العراق إدارة أمريكية مباشرة لمدة سنتين علي الأقل.
* تولي إعادة اعمار العراق.

وفي أعقاب احتلال أميركا للعراق، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٤٨٣/،٢٠٠٣ الذي يؤكد فيه أن العراق دولة تم احتلالها من قبل اميركا وبريطانيا. ومن أجل ان تتجنب أميركا وصف وجودها في العراق بأنها دولة محتلة، سخّرت الحكومة العراقية المؤقتة التي عينها بريمر، بصفته مندوب أميركا السامي في العراق، بالكتابة الى مجلس الأمن طالبة اعتبار وجود القوات الأميركية في العراق، ومعها القوات متعددة الجنسية، وجودا تعاهديا يتجدد سنة فسنة بقرار من مجلس الأمن بطلب من العراق. وبناء على هذا الطلب، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٥٤٦/٢٠٠٤) المؤكد بالقرار رقم (١٦٣٧/٢٠٠٥)، باعتبار وجود أميركا في العراق

وجـودا تعاهـديا. أمـا الوجـود الأميركـي حتـى تـاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ فقـد صـدر بشـأن شـرعيته قـرار مجلـس الأمـن رقـم ١٧٩٠،/٢٠٠٧(1) .

على الصعيد الميداني حاولت الادارة الامريكية تفكيك قوى المقاومة للشعب العراقي باللعب على وتر اثارة النزاع الطائفي بقصد ارباك موقفها ومشاغلتها واتباع سياسة جذب الاطراف الى المضلة السياسية التي اوجدتها عبر اقامة ما يعرف بـ(مجلس الحكم) سبيلا لفرض سيطرتها على المسارين الامني والسياسي ؛ ويمكن تأشير مخرجات تلك السياسة على الصعيد الواقعي بالاتي (2) :

1- خضوع العملية السياسية لنظام المحاصصة الطائفية والعرقية وتعطل العمل بالمشروع الوطني وتشويه العملية الديمقراطية.
2- اتساع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، حتى اصبح العراق يحتل المرتبة الاولى على قائمة اكثر البلدان فسادا
3- اتساع حالة الانفلات الامني وانتشار عمليات الخطف والتهجير والقتل العشوائي ، صاحبه ازدياد مضطرد في اعداد اللاجئين العراقيين داخل العراق وخارجه.
4- تردي كبير في الواقع الخدمي على كل الاصعدة والقطاعات ، مع غياب القدرة الصناعية والزراعية ، واقتصار النشاط التجاري على تصدير النفط واستيراد كل المنتجات من الخارج .
5- تازم العلاقات العراقية – العربية وغياب الدور العربي ككل عن الساحة العراقية التي خضعت لتجاذبات القوة والنفوذ بين الولايات المتحدة وايران .

وفي مواجهة الاخفاقات والانتكاسات والخسائر التي مني بها الامريكان في العراق ، متفاعلا مع انسحاب الكثير من حلفائها من العراق وعزوف العرب والامم المتحدة عن ممارسة دور اكثر فاعلية في مساندة قواتها ، ومع تنامي الضغط الشعبي والرسمي الامريكي الداخلي باتجاه الانسحاب من العراق ، عمدت الولايات المتحدة الى تهيئة الارضية الاستراتيجية لتحقيق انسحاب متدرج يحفظ ماء وجهها ويؤمن مصالحها ويسترجع القدر الممكن من مساحة التاييد الداخلي لسياساتها عبر عقد اتفاقيات مع الحكومة العراقية تؤكد تلك المضامين وتحققها . وفي تشرين الثاني ٢٠٠٧ وقّع الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بروتوكول (إعلان مبادئ) لتحديد العلاقة بين أميركا والعراق على نحو يكفل وجود تعاون وصداقة طويلة الأمد بين البلدين تشمل المجالات السياسة والدبلوماسية والامنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد نص البند الأخير من الاتفاقية على أن تبدأ مفاوضات بين العراق وأميركا بأسرع وقت ممكن للتوصل إلى توقيع اتفاقية تتضمن الحالات السابقة بين حكومتي البلدين قبل ٢٠٠٨/٧/٣١ (1: 21-22).

المحور الثاني: مسار إقرار الاتفاقية بين النص الدستوري والواقع السياسي

يمكن تحري الأشواط التي تقطعها أية اتفاقية دولية يبرمها العراق مع أي طرف دولي ضمن حيز المواد (م77 ف7، م58 ف4، وأخيراً م70 ف2) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 (9) ؛ففي المادة 77/ف7 أشار الدستور العراقي إلى إن نقطة الشروع في مسار عقد اية اتفاقية اومعاهدة دولية تبدا مع انطلاقة عملية التفاوض والتوقيع عليها وتكون من صلاحية واختصاص رئيس الوزراء أو من يخوله. وفي هذا السياق شرع وفد من الخارجية العراقية برئاسة (محمد الحاج محمود) وبتخويل من السيد رئيس الوزراء نوري المالكي بادارة عملية التفاوض مع الجانب الأمريكي وذلك في 28 شباط 2008. وبعد جولة من المفاوضات المارثونية غير المجدية ، اعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في 13 حزيران 2008 خلال مؤتمر صحفي من العاصمة عمان " ان المفاوضات بشأن "المسودات الاولى" للاتفاقية الامنية الطويلة الأمد مع الولايات المتحدة وصلت الى "طريق مسدود" بسبب المطالب الامريكية التي "تنتهك السيادة العراقية". لكنه اضاف، مستدركاً، ان المحادثات مستمرة وان هناك "افكاراً بديلة يمكن ان تتحرك" وان "بدائل بدأت تتحرك"، من دون ان يوضح ما هي تلك الافكار والبدائل. ومن نيويورك، في اليوم نفسه، قدم وزير الخارجية هوشيار زيباري صورة اكثر تفاؤلاً بكثير، وتوقع التوصل الى اتفاق في وقت قريب، ملمحاً الى "تحسن" في الموقف الامريكي، ومؤكداً ان الاتفاقية المرتقبة لن تعط أي حصانة للامريكيين.

بعد ذلك عمدت الحكومة العراقية الى تغيير الوفد المفاوض وتخويل السيد (موفق الربيعي) مستشار الأمن القومي العراقي مهمة إدارة دفة العملية التفاوضية التي أسفرت فيما بعد عن التوصل إلى مسودة لاتفاقية أكثر إيجابية. وفي تشرين الاول 2008 قدمت أميركا الى الحكومة العراقية مشروع الاتفاقية الأمنية من أجل الموافقة عليه، وخلال الأسبوع الأول من تسلم العراق للمشروع، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش بأن المشروع غير قابل للتعديل، وأن على السلطات العراقية توقيعه.

وبعيداً عن مظلة الدستور وقبل أن يجري التصويت على الاتفاقية داخل مجلس الوزراء العراقي بعث الأخير بمسودة تلك الاتفاقية إلى المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي- الذي تم استحداثه في إطار عملية المحاصصة والتوافقات السياسية التي أفرزتها العملية السياسية في العراق بعد عام 2005 ليكون بمثابة الإطار المرجعي للقرارات والسياسات ذات الأبعاد الإستراتيجية- لينظر بشانها؛ عندها "ثمن المجلس جهود الفريق العراقي المفاوض وما حققه من تقدم في المفاوضات والاقتراب من الثوابت التي حددتها الحكومة في بداية المفاوضات، ودعا الى اجراء تعديلات على مسودة الاتفاقية تتضمن تحديد الحصانة الممنوحة للقوات الاجنبية، ومسألة الولاية القضائية التي يجب ان تكون للعراق، اضافة الى وضع سقف زمني لانسحاب هذه القوات،وذلك بداعي التأكيد على السيادة الوطنية وعدم خرقها في أي بند من بنود الاتفاقية". عندها قررت الحكومة العراقية بالإجماع مطالبة الولايات المتحدة بإدخال تعديلات على مسودة الاتفاقية التي توصل إليها الجانبان حيث صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ " إن مجلس الوزراء اتفق في اجتماع عقده الثلاثاء21/اكتوبر ودام أكثر من خمس ساعات على إدخال هذه التعديلات التي وصفها بالضرورية لجعل مسودة الاتفاقية مقبولة لدى جميع الأطراف العراقية، مشيرا إلى أن المجلس سيجتمع ثانية في الأيام القليلة القادمة للنظر في

طبيعة التعديلات المقترحة وتقديمها للجانب الأميركي"(4). وتتمحور التعديلات التي طالبت بها الحكومة العراقي- كما اشارت بعض الصحف- حول اربعة مجالات يمكن ايجازها بالاتي(27) :
اولا: صفة الاتفاقية؛ حيث اكد العراق ان هذه الاتفاقية ليست اتفاقية احتلال، وانتقد العراق الجانب الامريكى على انه اساء الى سيادة العراق بخطورة.
ثانيا: سلطة القوات المرابطة؛ اذ يرغب العراق فى ان يتم كبح السلطة الكبيرة المفرطة للقوات الامريكية مطالبا اياها بالحصول على موافقة السلطات العراقية عند القيام باي مهام او نشاطات خارج قواعدها العسكرية.
ثالثا: مسألة الجدول الزمنى للانسحاب. طلب العراق من الجانب الامريكى ان يقلل حجم قواته فى العراق تدريجيا، ويحدد السقف النهائي لانسحاب هذه القوات من العراق بمدة لاتتجاوز عام 2010. ولكن حكومة بوش عارضت ذلك معارضة واضحة، ورفضت مرات وضع الجدول الزمنى للانسحاب.
رابعا: مسألة الإعفاءات الجنائية والولاية القضائية للجنود الأمريكيين. لا ترغب الولايات المتحدة فى ان يمنح العراق القوات الامريكية الاعفاءات الجنائية فحسب، بل ترغب فى ان يمنح العراق رجال الاعمال وشركة الحراسة الخاصة الامريكيين بالاضافة الى رجال الاعمال الامريكيين فى النفط اعفآءات مماثلة ايضا، وهذا الامر تعرض للمعارضة الشديدة من قبل الجانب العراقى.
ومن الجهة المقابلة - وبعد ساعات من قرار الحكومة العراقية باجراء تعديلات على مسودة الاتفاقية الامنية المزمع عقدها بين العراق والولايات المتحدة- حذر رئيس هيئة الاركان الامريكية الادميرال (مايكل مولن)، من "ان العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الامنية، معربا عن اعتقاده بان ''الوقت ينفد''، ولا يدرك العراقيون خطورة الوضع الان". وتحذير مولن يعد اول ردة فعل امريكية على القرار العراقي (17).
وبعد التعتيم والتكتم على سير المفاوضات ، وفي اعقاب تسرب مضمون مسودات امريكية للاتفاقية ونشر بعضها في وسائل اعلام غربية، اضطرت الحكومة العراقية او بالأحرى القوى السياسية المتنفذة فيها والتي تدير فعلياً عملية التفاوض مع الجانب الامريكي عبر المجلس السياسي للامن الوطني، الى الكشف عن بعض خفايا المفاوضات ونقاط الخلاف الجدية. واطلع الشعب العراقي، الذي كان مغيباً بالكامل عما يجري، للمرة الاولى على حقيقة ما يدور وخطورة المفاوضات على حاضر العراق ومستقبله، والمساعي المحمومة للادارة الامريكية لفرض شروط تعني تكريس انتهاك السيادة العراقية، وشرعنة الوجود العسكري الامريكي واستمراره بشكل مفتوح، من دون سقف زمني، وجني ثمار الحرب والاحتلال عبر تكبيل العراق بالتزامات طويلة الأمد تحوّله الى دولة تابعة لعقود طويلة مقبلة، وتضمن عملياً السيطرة على ثرواته الوطنية، وفي مقدمتها النفط، وتهدد بابقاء العراق ميداناً لصراع دولي - اقليمي لا ينتهي، يكون الشعب العراقي- كما كان- الضحية الاولى له (16).
وقد كانت استجابة الإدارة الأمريكية محددة بإجراء بعض التعديلات غير الجوهرية على الاتفاقية، لتقطع بذلك خطوط العودة أمام احتمالية مطالبة الحكومة العراقية بإجراء المزيد من التعديلات.
وبعيدا عن ساحة الدستور العراقي قدمت وزارة الخارجية يوم الخميس 23/تشرين الاول/ 2008 مسودة الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن إلى المجلس التنفيذي الذي يتكون من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء لغرض الاطلاع عليها ومناقشتها قبل عرضها على البرلمان العراقي والحكومة العراقية التي وافقت عليها بالاجماع ، وفي 17 تشرين الثاني تم التوقيع على الاتفاقية من قبل رئيس الوزراء العراقي والرئيس الامريكي .(7).
عندئذ حانت ساعة إحالة مسودة الاتفاقية الى مجلس النواب بهدف المصادقة عليها بموجب (المادة 58/ف4) حيث ينص الدستور على أن: "تنظم عملية المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بقانون يسن بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب".
وكان من المفترض أن يسن مثل هذا القانون قبل أن تصل الاتفاقية إلى قبة البرلمان العراقي كما كان من المفترض أيضاً أن تتولى لجان الخارجية والدفاع في مجلس النواب مهمة مراجعة بنود الاتفاقية قبل عرضها للقراءة الأولى من قبل المجلس (4 : 69).
غير إن الذي حصل فعلاً هو عرض الاتفاقية على أعضاء مجلس النواب بصورة مباشرة مرفقة بمسودة قانون المصادقة على الاتفاقية المنصوص عليه في المادة أعلاه . وقد شددت بعض الكتل السياسية داخل المجلس على وجوب إقرار قانون المصادقة قبل قراءة الاتفاقية، الأمر الذي أنهى الجلسة بالتوصل إلى صيغة وسطية في الجمع بين القراءتين في جلسة أخرى. واستناداً إلى الدستور والقانون الداخلي لمجلس النواب ينبغي على الأخير أما قبول الاتفاقية أو رفض المصادقة عليها دون اقتراح تعديلها لأن ذلك من اختصاصات مجلس الوزراء .
وفي سياق لعبة المزايدات والمساومات السياسية سارعت كتل لاستحصال قرار قضائي من المحكمة الاتحادية العليا بجواز المصادقة على الاتفاقية بأغلبية بسيطة لعدم وجود نص يخص المصادقة على الاتفاقية في الدستور الذي نص على وجوب استحصال الأغلبية المطلقة حول قانون المصادقة (23) وذلك في خطوة استباقية منها لتبديد الضغوط التي قد تمارسها كتل معارضة وتحجيم هامش قدرتها على المناورة فضلا عن الرغبة في اسباغ القدر الممكن من المشروعية القانونية على اية خطوة قد يقدم عليها انصار الاتفاقية في مواجهة المعارضة الشعبية التي قد تسفر عن المضي قدما في المصادقة عليها. وبالمقابل عمدت كتل أخرى إلى إبداء معارضتها للاتفاقية ، إما من منطلق إظهار الحرص على سيادة العراق أو من منطلق الرغبة في استحصال بعض المكاسب الشعبية والسياسية عبر استثمار حرج الحكومة في تمرير هذه الاتفاقية بالسرعة الكافية لتلافي حرج الادارة الامريكية خلال فترة انتخابات الرئاسة. وهذا ما تجسد في وثيقة الإصلاح السياسي التي أقحمت في جلسة القراءة الثانية للاتفاقية ليجري التصويت عليها الى جانب الاتفاقية وهو الذي حصل فعلاً؛ فبعد ان انتهت جولة المساومات بين الكتل السياسية ، صوت البرلمان في يوم 27 تشرين الثاني 2008 : أولا بأغلبية 149 لصالح تمرير ورقة الإصلاح السياسي التي اصرت عليها بعض الكتل كشرط

لتمرير الاتفاقية . وصوت البرلمان العراقي بعد ذلك بأغلبية 144 نائبا لصالح تمرير اتفاقية انسحاب القوات الأميركية من العراق. شريطة ان يجري استفتاء شعبي عليها في موعد اقصاه 30 تموز 2009 وتكون الحكومة ملزمة بنتيجته في تقرير مصير الاتفاقية . كما تم التصويت على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين العراق والولايات المتحدة. وكان النواب السنة وكتلة القائمة العراقية التي يترأسها اياد علاوي وافقوا على الاتفاقية بعد موافقة البرلمان على اجراء استفتاء شعبي في شهر يوليو المقبل. وفي حال تم رفض الاستفتاء شعبيا فان مفعولها لن يكون ساريا.
وبعد المصادقة من قبل مجلس النواب أحيلت الاتفاقية إلى مجلس الرئاسة عملاً بالمادة 70/ف2 من الدستور الذي صادق عليها بالإجماع خلال 15 يوماً. تمهيداً لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2009/1/1.

المحور الثالث : مضمون الاتفاقية

احتوت الاتفاقية على ديباجة و30 مادة ويمكن تسكين المواد الواردة في الاتفاقية تحت ثمانية موضوعات رئيسة تشمل: الهدف من الاتفاقية، والاطار القانوني الذي يحكم نشاط ومجال عمل القوات الامريكية ووسائل تحقيق هذا الهدف، والالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على العراق، وسلطات القوات الأميركية في العراق، والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات،وتسوية الالتزامات الدولية المترتبة على النظام السابق، ثم أخيرا موضوع تنفيذ الاتفاقية وتعديلها وانتهاءها .
وقد لخصت الديباجة أهداف الاتفاقية بتعزيز الأمن المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين ومحاربة الإرهاب والتعاون في مجالات الأمن والدفاع وردع التهديدات الموّجه ضد سيادة وأمن العراق ووحدة أراضيه؛ مثلما تضمنت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية طائفة اخرى من الاهداف تحت عنوان المهام والتي تضمنت ((ردع أي من التهديدات الداخلية والخارجية او كلها ضد جمهورية العراق ، وتعزيز التعاون لالحاق الهزيمة بالقاعدة في العراق والمجموعات الارهابية الاخرى))
وضمن الاطار القانوني ، الزمت المادتان(3،4)القوات الامريكية باحترام الدستور والقوانين والاعراف والتقاليد العراقية والحصول على موافقة الحكومة اثناء القيام بمهماتها داخل العراق
وعالجت المواد(من 5 الى 11) الوسائل لتحقيق تلك الاهداف والمتعلقة بالمنشات التي تستخدمها القوات والتي تكون عائديتها للحكومة العراقية ، واليات استخدامها في اطار الاحترام الكامل لسيادة العراق، وضمان امكانية الوصول اليها واستخدامها وتطويرها وتوفير المواد والخدمات اللازمة لها بضمنها حرية استخدام انظمة الاتصالات من قبل الجانب الامريكي بحرية كاملة ؛ وتشمل كذلك الحقوق والخدمات التي اندرجت ضمن المواد (13-20) التي تخصصها لها السلطات العراقية مثل حمل السلاح وارتداء البزات العسكرية والمواصلات الخاصة بها وبدون اية رسوم او ضرائب فضلا عن الخدمات اللوجستية التي يتطلبها وجود هذه القوات مثل(عمليات الاستيراد والتصدير ومنح الاجازات والتراخيص وخدمات الاسناد والعملة والصرف) ، غير ان سقف الحرية هذا لا يصل الى حد المساس بالمواقع الاثرية او استخدام تلك المنشات لتخزين اسلحة الدمار الشامل او بطريقة تضر بالبيئة او تهدد حياة المدنيين الامنين .
واما عن الحصانات ، فقد اشارت المادة 12 الى ان العراق سيحتفظ بحقه السيادي في ملاحقة مرتكبي الجرائم والاهمال الجسيم خارج القاعدة الامريكية والواجب بعد موافقة القوات الامريكية والتنسيق معها لتسليم هؤلاء في مقابل خضوع القوات الامريكية داخل قواعدها واثناء الواجب للولاية القضائية الامريكية . مع احتمال ان يتخلى أي من الطرفين عن حقه في الولاية القضائية بناء على طلب من الطرف الاخر كما نصت المادة 21 على تنازل الطرفين عن حق المطالبة باي تعويض عن أية خسارة او تدمير يلحق بممتلكات او تعويض عن اصابات او وفيات قد تحدث لاي من الطرفين والناجمة عن اداء الواجب الرسمي .
وخصصت المادتان (25-26) لتسوية التزامات العراق الدولية التي ترتبت على ممارسات النظام السابق ؛اذ اشارت المادة (25) في هذا الصدد أنه مع إنهاء العمل يوم 31 ديسمبر 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1790)، ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661) (1990)، وأن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر عام 2008. في حين اكدت المادة (26) على دعم الولايات المتحدة للعراق في سبيل اعفائه من الديون الدولية الناتجة عن سياسات نظام الحكم السابق،و دعمه كذلك للتوصل إلى قرار شامل ونهائي بشأن مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي.
ثم بينت المواد (23-24 ،28-30) اليات تنفيذ وتعديل وتفسير وانتهاء مفعول بنود هذه الاتفاقية ؛ حيث اناطت تنفيذ هذا الاتفاق وتفسيره بلجان وزارية مشتركة مع لجان فرعية في مختلف المجالات . وحددت المادة 27 مدة سريان هذا الاتفاق بثلاث سنوات يشملها موعد انسحاب القوات الامريكية كليا من العراق بتاريخ لايتعدى نهاية 2011 على ان يتم الانسحاب من المدن بتاريخ لايتجاوز 30 حزيران 2009 ، الا اذا طلبت السلطات العراقية خلاف ذلك .ويجوز تعديل الاتفاق بموافقة الطرفين خطيا ، وينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة من تسلم الطرف الاخر اخطار خطيا يتضمن رغبته في انهاء هذا الاتفاق (10) .

المحور الرابع: الأبعاد الإستراتيجية للاتفاقية

تشكل الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية انعطافة مهمة وحرجة في مسار العراق الجديد، كونها طوت صفحة من الوصاية والالتزامات الدولية التي فرضها عليه مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1790 في عام 2007، وتؤسس لاستعادته لمكانته الدولية مع استكمال حلقات سيادته وحريته.

ومن جانب مقابل كيفت هذه الاتفاقية الإطار القانوني والعملي لمستقبل العلاقة والتعاون بين البلدين في مجال حفظ الأمن وترسيخ الاستقرار مع إضفاء الشرعية على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة ثلاثة أعوام على أقل تقدير.

وبكل الأحوال تعد هذه الاتفاقية معتركا صعباً وامتحاناً عسيراً لاختبار مدى صلاحية الحكومة العراقية وقدرتها على الانتقال بالعراق وشعبه إلى الضفة الآمنة بأقل الخسائر على مستوى الأمن والسيادة. وبنظرة واقعية إلى قائمة الأهداف المعلنة التي ستكفل هذه الاتفاقية انجازها للطرفين، نراها لا تخرج عن مسار السعي إلى ضمان وتأمين المكتسبات التي حققها هذان الطرفان (الحكومة العراقية والأمريكية) منذ عام 2003، فالحكومة العراقية تسعى من خلال هذه الاتفاقية إلى تحقيق الغايات الآتية:

1- استثمار الاتفاقية والنفوذ الامريكي في مجلس الامن في التخلص من قيود الفصل السابع الذي خضع له العراق منذ عام 1990 بموجب القرار الدولي 661 بعد غزوه للكويت ، واستكمال حلقات سيادته واستعادة مكانته الدولية بعد ان اوفى بالتزاماته الدولية (6 : 3) .
2- الترتيب القانوني والسلمي- من خلال بنود الاتفاقية- لانهاء الاحتلال الامريكي للعراق بصورة تدريجية مدروسة للحيلولة دون تردي الاوضاع الامنية بسبب الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب الامريكي المفاجئ من البلاد .
3- حفظ أمن العراق واستقراره وترسيخ أركانه بالإفادة من المظلة الأمنية التي ستوفرها الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية.
4- ترسيخ دعائم التجربة السياسية الناشئة في العراق بعد عام 2003 وتأمينها بعيداً عن التهديدات الداخلية والخارجية.
5- استثمار الاتفاقية والثقل الاستراتيجي الذي تشغله الولايات المتحدة في الخروج من طائلة الفصل السابع الذي خضع له العراق منذ احتلاله للعراق عام 1991بموجب قرار مجلس الامن 661 . وتمديد الحماية القانونية على اصول الاموال العراقية المودعة في البنوك العالمية من قضايا التعويضات وغيرها.
6- الإفادة من الخبرات والتقنيات الأمريكية في إعادة بناء الدولة العراقية والنهوض بقدراتها والتسريع بعجلة التقنية فيها.
7- استثمار هذه الاتفاقية كمقترب لتوظيف الثقل الإستراتيجي الأمريكي في تعزيز دور العراق وانخراطه الفاعل في شبكة التفاعلات والترتيبات الإقليمية والدولية، سبيلاً لتوسيع تطوير رقعة مصلحته الإستراتيجية في العالم، ومن ذلك على سبيل المثال توظيف التأثير الأمريكي على الأنظمة العربية في إعادة الحيوية لمسار العلاقات العراقية العربية وبالتالي تحقيق العمق الإستراتيجي العربي للعراق. فضلاً عن الإفادة من الثقل الأمريكي في المنظمات والمؤسسات والمنتديات العالمية وتخليصه من ديونه والتزاماته الدولية.
8- استغلال المظلة التي ستوفرها الاتفاقية في تسوية واحتواء المشكلات العالقة مع دول جوار العراق مثل ترسيم الحدود، والمساعدة في درء خطر تسلل الجماعات الإرهابية، ومجابهة مشكلة المياه ، وايجاد حلول لقضيتي الحقول النفطية المشتركة ، والديون المترتبة على النظام السابق.

أما من الجانب الأمريكي فإن النظرة إلى أهمية الاتفاقية تكتسب أبعاداً أكثر امتداداً وتعقيداً مثل:

1- شرعنة الوجود العسكري الأمريكي على أرض العراق وإيجاد الغطاء القانوني له بعد انتهاء مدة التفويض الممنوح لها من مجلس الأمن في 2008/12/31 ، مع تحقيق تواجد نوعي مؤثر للسيطرة على مقدرات العراق السياسية والاقتصادية .
2- الالتفاف على أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية الرافضان لغزو واحتلال العراق والتملص- عبر الافادة من المظلة القانونية للاتفاقية - من تبعات المطالبة الدولية بالانسحاب من العراق، ومن تحمل المسئولية القانونية والمادية والأخلاقية عن النتائج التدميرية الناجمة عن الغزو والاحتلال وما قد يترتب عليها من مطالبات بحقوق الضحايا والمتضررين من غزوها.
3- التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها القوات الأمريكية عبر تقليص نطاق مسؤوليتها وخفض عددها، وما يترتب على ذلك من تخفيف نفقاتها.
4- تهيئة الأجواء وتأمين المسارات لتحقيق انسحاب مبرمج ومشرف من العراق، يضمن المصالح الإستراتيجية الأمريكية ويحافظ على المكاسب المتحققة بأقل الخسائر والتضحيات على كافة المستويات
5- تطلعت إدارة بوش الى فرض أمر واقع، يتمثل في وجود اتفاقية تشرعن وجود القوات الأميركية في العراق أمام الادارة الجديدة، جمهورية كانت هذه الادارة ام ديموقراطية، فلعل ذلك يحقق الغايات التي سعت إليها إدارة بوش، وعند الاقتضاء ليكون على هذه الإدارة الجديدة ان تتحمل نصيبها من الخسائر الأميركية في العراق، حتى لا تظل أيادي إدارة بوش هي وحدها التي تلوثت بالعراق.
6- ضمان انقياد الحكومة العراقية واعتمادها على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها وما يترتب على ذلك من ارتباط استراتيجي في رؤى ومصالح الدولتين حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك من خلال إيجاد المظلة القانونية والتبرير الدائم للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق تحت ذريعة تأمين التجربة السياسية في العراق وتوطيد أركانها من زاوية الإبقاء على الأوضاع والتوازنات القائمة على المحاصصة وتوفير الحصانة لها ضد مخاطر التغيير والتهديد غير المحسوب. وهذا ما عبر عنه الجنرال ريموند أديرنوا بصراحة في مناسبة تعيينه قائدا لقوات الامريكية في العراق حينما اكد " أن النجاحات الأمنية التي تحققت في العراق لا

تزال هشة وقابلة للتراجع. وهدفهم من ذلك أن تبقى الخلافات بين العراقيين مستمرة ومستعرة, لكي يبقى الوجود العسكري الأمريكي مبررا"(12)

7- التواجد (القانوني) قرب أهم خزانات النفط في العالم، والتحكم من قرب بكل مفاصل السوق النفطي العالمي ابتداءاً من حقول استخراجها وانتهاءً بأسواقها.

8- الاختراق الجيوبولتيكي وضمان الامتداد والتواجد المكاني لأعقد نقاط الصراع والأزمات في العالم،وإقامة قواعد عسكرية أمريكية تؤمن ترابط وربط وأتصال القوات الأمريكية من غرب أوروبا حتى باكستان والفيليبين واليابان. وكأن حلف بغداد تم إحيائه من جديد. وربما هذا هو ما عبر عنه الرئيس جيمي كارتر حين قال: واهم ومخطئ من يظن أن غزو واحتلال العراق سببه النفط فقط (62:3).

9- الإفادة من الوجود العسكري المكثف في الشرق الأوسط لتطوير الزخم السياسي والدبلوماسي الأمريكي في ترتيب أوراق المنطقة بما يضمن مصالح أمريكا وهيمنتها ويحفظ أمن إسرائيل وزعامتها الإقليمية. والإتفاقية- ضمن هذا المدى- ستمنح الولايات المتحدة فرصة جديدة في التركيز على العراق, كمدخل لإعادة بناء مشروع الشرق الأوسط الجديد. من خلال ما ستجريه على وحدته الجغرافية, وتنوع انتماءاته الدينية والطائفية والمذهبية والعرقية, من عمليات جراحية, قد تصل لحد تقطيع أوصاله. ليكون الفتيل الذي يتقل بواسطته التفجير لباقي دول المنطقة العربية ودول وسط آسيا, لتقطيع أوصالهم, وإعادة رسم حدود بلدانهم على مزاج المحافظين الجدد وحلفائهم من الصهاينة.

10- استثمار الإطار القانوني للاتفاقية في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها مصالح أمريكا وحلفائها ومنهم العراق تحت ذريعة الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب والتصدي لنشاطات الجماعات المسلحة .

المحور الخامس : محاذير الاتفاقية وعواقبها المستقبلية

أرست الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية القواعد والمحددات القانونية والمستقبلية لوجود القوات الأمريكية فوق الأراضي العراقية، مع إيجاد التكييف المناسب لآفاق العلاقة بين البلدين في الجوانب الأمنية وغير الأمنية من منطلق إظهار الحرص على أمن وسلامة وسيادة العراق. غير إن إمعان النظر في أغوار تلك الاتفاقية لاستجلاء تداعياتها المستقبلية على أمن العراق وسيادته، يقودنا إلى التحذير من العواقب التي تنطوي عليها بعض بنود الاتفاقية والتي قد تلحق الضرر بأمن العراق وسيادته الوطنية ، لانها تمت- على حد تعبيرالمفكر العراقي عبد الحسين شعبان- بين طرفين غير متكافئين، أحدهما قوي ويستطيع أن يفرض شروطه، والآخر ضعيف ومضطر للإذعان، وبالتالي فإن المخاطر التي ستترتب على مثل هذه الاتفاقية ستكون كبيرة لا تتعلق بحاضر العراق فقط وإنما بمستقبله أيضا (17).

والمطالع لمضامين تلك الاتفاقية سيخرج منذ الوهلة الاولى بقناعة مفادها " ان ما قدم للحكومة ومجلس النواب العراقي من مواد وفقرات لاتعدو ان تكون غير عموميات واحالات مرهونةً باجتهادات اللجان المشتركة في امر تفسيرها وتنفيذها.وقد عبر الجنرال (بترايوس) عن تلك الحقيقة بالقول " ان التنفيذ يتم حسبما تسمح الظروف".اي ان كل بند من بنودها يحتمل مختلف التأويلات والتفسيرات ويستلزم في الوقت ذاته مفاوضات جديدة بصدد تنفيذه . وهذا ما يترك الباب مشرعة بوجه تمدد مساحة النفوذ الامريكي في العراق بفضل اتساع ومرونة تفسيروتنفيذ بنود الاتفاقية.

كما ان توقيع الاتفاقية بحد ذاته سيفتح الباب على مصراعيه لتوقيع اتفاقيات شبيهة بها مع باقي القوات المشاركة باحتلال العراق وقد عبر عن ذلك المتحدث بأسم الحكومة البريطانية (جون ويلكس) حين قال: "إن بلادي تنتظر نهاية المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاتفاقية الأمنية المرتقبة .لأن الاتفاقية البريطانية ستكون مشابهة للاتفاقية الأمريكية"؛ وبذلك ستدخل الحكومة العراقية في دوامة لاتنتهي من المفاوضات التي تستنزف المزيد من التنازلات على حساب سيادة العراق ومصالحه الحيوية واستقلالية قراره السياسي بداعي الحيلولة دون ترك الولايات المتحدة تخوض حربها منفردة ضد الارهاب في العراق (12) .

ومع بتسليط الضوء على ديباجة الاتفاقية تظهر تباشير السعي الامريكي لضمان تبعية العراق من خلال ربط امن العراق بامن الولايات المتحدة ((أما أمن العراق فسيغدو مرتهناً بأمن الولايات المتحدة وقدرتها على توفير المظلة الأمنية كما جاء في ديباجة الاتفاقية في سعي الطرفين إلى تعزيز أمنهما المشترك والمساهمة في السلم والاستقرار الدوليين. وعند الإمعان في هذا النص تتراءى أمامنا مساحة واسعة وفضفاضة من اللا يقين معقودةً بحدود الأمن القومي الأمريكي الذي يتسع ليشمل العالم. وهذا ما ينسجم ويتكامل مع الفقرة التالية من الديباجة في تأكيد الحرص على الأمن والسلم للدولتين والسؤال الذي ينبلج من آتون ذلك التيه الأمني ترى هل يقتضي ذلك مشاركة العراق في الجهود الأمريكية والدولية لفرض الأمن وتحقيق السلم للدولتين في بقاع نائية من العالم كما فعلت الولايات المتحدة مع اليابان لما استقدمت قواتها وقوات حلفائها للمشاركة في احتلال العراق ومثل هذا التساؤل سيفتح الأبواب مشرعة لاحتمالات استخدام موارد العراق وقواته، وأرضه مستقبلاً في عمليات أمريكية ضد مصادر التهديد والعدوان لأمنها ومصالحها العالمية)).

على اساس نظري من الاحترام لميثاق الامم المتحدة التي نص ميثاقها في مادته الاولى على امتناع اعضاء المنظمة الدولية في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد سيادة اية دولة اخرى وهذا ما لم تلتزم به الولايات المتحدة عندما احتلت العراق عام 2003 دون موافقة رغم ارادة مجلس الامن ، وكانت الاتفاقية احدى الثمار غير الشرعية لاحتلالها المناقض لميثاق الامم المتحدة . وفي الجانب الاخر لهذه الديباجة يظهر تناقض مرجعه النص على " التوصل الى تفاهم مشترك دون تجاوز سيادة

العراق " خلافا للواقع الذي يؤكد انتهاك السيادة بوجود تلك القوات على ارض العراق . والمفارقة الملفتة للنظر كما يظهر من نص المادة الثالثة للاتفاقية ان الجانب الامريكي لوحده هو من الضامن لتنفيذ بنود تلك الاتفاقية والتزام افراد قواته باحترام سيادة العراق وقوانينه وفي ذلك مصادرة ظاهرة لحق العراق في ممارسة هذا الحق الاصيل في فرض قوانينه وسيادته على ارضه فضلا عن كونه مناقضا لما جاء في الديباجة ممن حرص امريكي على السيادة العراقية .

وما تقدم لايقع شيئا بجانب النزيف الذي تسببه هذه الاتفاقية للسيادة العراقية والذي يبدأ من المادة الرابعة / الفقرة الخامسة " يحتفظ الطرفان بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق كما هو معرف في القانون الدولي النافذ" وفي ذلك صك من غير رصيد لحق الطرف الأمريكي في الرد على أي عدوان من داخل العراق أو حتى خارجه بالطريقة والأسلوب الذي ترتئيه الإدارة الأمريكية، فإذا كان هذا الحق لا غبار عليه من حيث الاصل والاستخدام إذا كان العدوان على الأراضي الأمريكية، فإنه سيكلف العراق في حالة الرد كثيراً إذا جرى فوق الأراضي العراقية، بعبارة أخرى سيتحول العراق وأرضه إلى ساحة لحرب الولايات المتحدة في حالة تعرضها للعدوان. ومفهوم العدوان وحدوده قد يمكن تحويرهما وتأويلهما لتتسعان لأكثر أنماط التعرض غير المباشر للقوات الأمريكية . ويتفاقم هذا الخطر عند توجه الولايات المتحدة إلى أسلوب الحرب الاستباقية التي أعلنت عنها عشية الهجمات على أبراجها عام 2001.

كما ستمنح هذه الاتفاقية الولايات المتحدة حرية العبث بأمن العراق وسلطاته؛ وحتى الإطاحة بالحكومات العراقية بنفس الأسلوب الذي كانت تمارسه الإدارات الأمريكية السابقة في ما مضى إن كان في فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية,أو بعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى ؛ وتحت ذريعة التعاون من اجل حماية مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي .

ويستمر النزيف للسيادة العراقية مع التوغل في بنودها الأخرى لاسيما المواد (5-7) التي تتحدث عن مساحات ومنشآت ستقطع من أرض العراق لتخضع لسيطرة وسيادة الولايات المتحدة وفي ذلك تجاوز سافر لمواثيق الأمم المتحدة وسيادة العراق. ومع النظر إلى المواد (6، 7، 9، 11، 16) تطالعنا سلسلة من الإعفاءات للقوات الأمريكية من الرسوم والضرائب، وإعفاء من نمط آخر من التفتيش والمراقبة لمعدات تلك القوات وآلياتها وبريدها وما تستورده او تصدره من مواد طبقاً للمواد (9، 11، 15، 19). بصورة تضاهي ما يمنح من حصانات للبعثات الدبلوماسية طبقا للمواد (22-42) من قانون فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. أي بعبارة دالة ان كل فرد امريكي في العراق سيكون بمنزلة سفير وكل منشأة امريكية ستكون بمثابة سفارة ، والسؤال المبهر في هذا السياق: اية دولة في العالم بما فيها الولايات المتحدة الامريكية نفسها تحتمل هذا العدد الضخم من السفراء والسفارات التي تفتات على سيادتها على ارضها .

ولا تمثل تلك الإعفاءات شيء إلى جانب الإعفاء الذي تمنحه المادة 12 للقوات الأمريكية من الولاية القضائية العراقية باستثناء حالات الجنايات الكبرى خارج نطاق الواجب وبالاستناد إلى تقرير تقدمه القوات الأمريكية نفسها عن هذه الحالة ؛ وحيث ان وجود القوات الامريكية بحد ذاته هو لاداء واجب ، وان من يقرر جسامة الجريمة ومن يحتفظ بالمتهم هو الجانب الامريكي نفسه ، فان هذه المادة قد اخرجت الجانب الامريكي - عمليا – من مجال الولاية القضائية للعراق وازاحت قيود المسؤولية عن عاتق الجنود الامريكيين (5 : 26) .

وتتلم السيادة العراقية تارة أخرى في غياهب المادة 21 من الاتفاقية التي تفرض على الطرفين التنازل عن المطالبة بتعويض عن إصابات أو وفيات قد تحدث لأفراد القوات لأي من الطرفين أثناء العمليات القتالية التي تخوضها تلك القوات فوق الأراضي العراقية ؛ فإذا كانت الأراضي العراقية ميداناً للقتال، فلن يكون غير العراقيين وقوداً أو ضحايا للعمليات القتالية، دون أن يكون لهم ثمناً أو طائل. وفي ذلك فضلاً عن التنازل عن حق سيادي للحكومة العراقية في حماية مواطنيها وممتلكاتهم، فإنه يعد مخالفةً صريحة للدستور العراقي الذي يتيح في مادته (35/ ف ج) للمتضرر إمكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه. وحتى مع مسحة السيادة التي ظهرت في نص المادة 22على التزام الجانب الامريكي بوجوب استحصال الاذن القضائي عند قيامه بتفتيش المنازل ، فانها سرعان ما تتبدد بالاستثناء الذي يرد في حالات القتال الفعلي؛ لاسيما اذا كانت الاستعانة بالقوات الامريكية محصورة بالاغراض القتالية كما ورد في معظم بنود الاتفاقية ؛ وهذا يعني ان الاستثناء سيكون هو الاصل والقاعدة العامة ويكون انتهاك السيادة بتفتيش منازل العراقيين من قبل القوات الامريكية مبررا ومشروعا في كل الاحوال .

وبالانتقال الى المادة 23 من الاتفاقية والمتعلقة بدور اللجان في تنفيذ بنودها ، تترامى للمطالع مساحة واسعة الصلاحيات المتحققة لهذه اللجان المشتركة من خلال الاحالات الكثيرة التي تضمنتها معظم بنود الاتفاقية وهذا سيفضي بدوره الى الاحتمالات الاتية :

1- رجحان كفة لجان الطرف الاقوى في تفسير وتنفيذ بنود الاتفاقية على حساب تهميش دور لجان الطرف الاضعف في هذه المعادلة الصفرية مما ينطوي على احتمال قضم المزيد من مساحة السيادة العراقية من خلال اعتماد الية تفسيروتنفيذ تخدم الجانب الامريكي.
2- استحواذ تلك اللجان على مجال واسع من الصلاحيات التنفيذية التي تحولها الى مركز قوى او سلطة جديدة تباشر نوع من الهيمنة والنفوذ على الحكومة العراقية لتحقيق مصالح امريكية (أي السيطرة غير المباشرة عن بعد).
3- حتى مع اقصاء احتمالية هيمنة لجان الجانب الامريكي ، فان ذلك لايلغي احتمالية الدخول في متاهة مفاوضات جديدة مع الجانب الامريكي عندما يستجد أي اختلاف حول تفسير وتنفيذ بند من بنود الاتفاقية .

وعند اختبار جدية الجانب الامريكي ومصداقيته في تنفيذ بنود الاتفاقية ، يظهر المحك الحقيقي على ارض الواقع عند مطابقته مع نص المادة 25 التي تؤكد على ان : " الولايات المتحدة ستبذل افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتخليص العراق من التزاماته وفقا للفصل السابع- وهو الامر الذي يشكل الدافع الرئيس لعقد هذه الاتفاقية من قبل الحكومة العراقية - وهذا ما لم يجد سبيله الى التطبيق بدلالة قرار مجلس الامن رقم 1859 في 2009 الذي ابقى العراق تحت

طائلة البند السابع ولم تبذل الادارة الامريكية اية جهود طبقا لما ورد في الاتفاق ، وهذا يضع علامة استفهام كبير حول مدى جدية التزام امريكا بتنفيذ بنود الاتفاقية او حتى تطبيق هذه الاتفاقية بصورة لا تضر بمصالح العراق وسيادته وامنه في المستقبل.

المحور السادس: المواقف من عقد الاتفاقية ومجالات المناورة الإستراتيجية للقوى السياسية:-

اولاً- مجالات المناورة الإستراتيجية للقوى السياسية داخل العراق:-

منذ انطلاقة جولة المفاوضات العراقية الأمريكية حول الاتفاقية الأمنية، خيمت أجواء من الغموض والتكتم الإعلامي حول مسار المفاوضات ونوعية المواضيع التي جرى التفاوض بشأنها، الأمر الذي أثار مخاوف وشكوك القوى السياسية داخل العراق وخارجه حول احتمالية تضمين الاتفاقية بنوداً قد تلحق الضرر بمصالح العراق وسيادته.

وهذا ما يفسر لنا مواقف بعض الكتل في مطالبة الحكومة العراقية بضرورة اطلاعها والبرلمان العراقي حول مسار تلك المفاوضات وما توصلت إليه، وهذا ما يفسر لنا أيضاً امتناع معظم الكتل السياسية عن إبداء مواقف واضحة حول الاتفاقية وذلك للتريث لحين انجلاء الأمور واتخاذها مساراً علنياً ورسمياً.

غير أن تحفظ تلك الكتل ضمن السياق العام لم يمنعها أو بعض أعضاءها من إبداء بعض الملاحظات والتصريحات التي تندرج تحت اطار التسويق الدعائي أو الضغط السياسي على المفاوضين لرفع سقف المطالب من زاوية الحرص على سيادة العراق واستقلاله او من زاوية كسب التاييد الشعبي لاغراض انتخابية ، فكان هذا المطلب الحيوي هو الإطار الأول والمنطلق المشترك الذي انطلقت وانبنت عليه مواقف الكتل والقوى السياسية من داخل العراق وخارجه.

أما الإطار الثاني الذي التقت عنده كل الكتل السياسية فهو الحرص على تحقيق إجماع وطني عند بلورة أي موقف من الاتفاقية لما سيترتب عليها من تداعيات تمس مستقبل العراق وسيادته.

ومع الانتهاء من صياغة المسودة الأولى للاتفاقية الأمنية، بلورت القوى السياسية مواقف متفاوتة بين الاستحسان والتحفظ ، عندئذٍ برزت الشقة بينها؛ فالتحالف الكردستاني ومنذ الوهلة الأولى تحمس للاتفاقية ورحب بها من غير حدود، حيث أعلن رئيس اقليم كردستان (مسعود البرزاني) موافقة الاكراد على مسودة الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة مؤكداً ان "هناك الكثير من النقاط الايجابية في المسودة... لهذا اعلنا تاييدنا لتوقيع الاتفاقية وهذا هو الموقف الرسمي لاقليم كردستان."

واعتبر البرزاني ان " مسودة الاتفاقية الحالية ليس فيها ما يمس السيادة العراقية وان الطرف الامريكي قام بمراعاة الوضع العراقي كثيرا كما تمت مراعاة مسالة السيادة ومصالح الشعب العراقي."

وذهب البرزاني إلى أبعد من ذلك حينما أبدى تقبله لفكرة السماح للقوات الأمريكية بإقامة قواعد لها في إقليم كردستان إذا ما رفضت الحكومة المركزية الاتفاقية (17). وتعليل مثل هذا الموقف يتأتى من جملة اعتبارات ، أولها تخوف الاكراد من انسحاب مبكر تستتبعه مخاطر خارجية وداخلية، فخارجياً يضعهم تحت رحمة جوار اقوياء ممتعضين من تجربتهم، وداخلياً تخوفهم من اعادة مركز قوي في بغداد لا يؤمن وينقض على حقوق حصلوا عليها، او من شيوع فوضى ما بعد الانسحاب والتي من الصعب ان يظلوا بمنأى عنها ، وثانيها :عمق الصلات بين الطرفين (الكردي والأمريكي) والرغبة في استثمارها وتطويرها للإفادة منها مستقبلاً في توفير المظلة الأمنية في مواجهة التحركات الإيرانية والتركية على الحدود، فضلاً عن توظيف محصلة هذا الموقف التضامني في تطوير مساحة الدور الإستراتيجي للأكراد سواء على المستوى الوطني أو حتى على المستوى الإقليمي ، وآخر الأسباب يقع في تسليط الضغط على الحكومة المركزية لحثها على المصادقة على الاتفاقية والحؤول دون تشددها .

وتحت مظلة القبول المشوب بالرغبة في عرض الاتفاقية على الاستفتاء الشعبي، أبدت جبهة التوافق ترحيبها بما تضمنته مسودة الاتفاقية الأولية من بنود ((غير مسبوقة)) في تحقيق مصالح العراق وحماية سيادته واستقلاله على حد وصف أحد أعضاءها.

ويمكن تفسير هذا الموقف في ضوء المراهنة على أهمية الدور الأمريكي في تحقيق الزخم والتوازن الممكن ضمن إطار العملية السياسية ؛ كما لا يخرج الأمر برمته عن تجسيد مصالح إقليمية ترى وجوب استمرار الوجود العسكري الامريكي في مواجهة المحاولات الايرانية الرامية الى اشغال الفراغ الامني الذي يمكنها مستقبلا من تطوير مساحة دورها الاستراتيجي في العراق خاصة والمشرق العربي عامة

وقال طه اللهيبي عضو جبهة التوافق العراقية " أن الجبهة ستدرس النسخة الأخيرة من مسودة الاتفاقية وتعطي رأيها فيها ، مشيرا إلى أن وضع العراق الحالي يجعله بحاجة إلى دولة تحميه".

وأضاف اللهيبي لـ أصوات العراق أن "رفض الاتفاقية أو قبولها ليس له علاقة بموقف الكتل السياسية من الحكومة بقدر ما يتعلق ذلك بمحتوى الاتفاقية من بنود تضمن سيادة العراق", مبديا "تخوفه من خروج القوات الأمريكية من العراق".

وبالمقابل أبدى الائتلاف العراقي الموحد تحفظه على بعض بنود الاتفاقية التي تتعلق (بالولاية القضائية، ومسألة السجون والمعتقلات، وعدم مراقبة البريد الأمريكي، وعدم تحديد المساحات مع ضرورة تضمن الاتفاقية بنداً لانسحاب القوات). وقد بين الائتلاف بان هذه التحفظات كانت بوازع الحرص على السيادة الكاملة للعراق وبناء ثوابت أساسية (25).

والواقع لا يمكن الابتعاد في تفسير ذلك الموقف عن دالة سعي الائتلاف الى رفع سقف المطالب العراقية في سياق عملية التفاوض من جانب، والعمل على استثمار توابع هذا الموقف في حشد التأييد الشعبي وتطمين مخاوف القوى الإقليمية التي تتقاطع مصالحها مع فكرة وجود القوات الأمريكية بالقرب من حدودها من جانب اخر.

غير إن بوصلة هذه المواقف ، باستثناء موقف التحالف الكردستاني ، قد انقلبت إلى النقيض بعد إقرار الصيغة النهائية لمسودة الاتفاقية وعرضها على مجلس النواب للمصادقة؛ حيث أبدى الائتلاف العراقي الموحد ارتياحه للتعديلات التي أجريت على الاتفاقية واعتبر السيد رئيس الوزراء "إن عملية الوصول إلى الاتفاقية كانت شفافة"(23). وبالمقابل رأت جبهة التوافق "إن هذه الاتفاقية هي حق وطني وشعبي ويجب أن يستفتى الشعب فيها وإنها ستعارض الاتفاقية ما لم يتم تحقيق مطالبها في الغاء قانون المساءلة والعدالة واطلاق سراح المعتقلين ومراجعة الموازنة في الحكومة". و في هذا السياق أكد النائب عن كتلة التوافق اياد السامرائي «لقد طالبنا كجبهة اضافة فقرة الى قانون اقرار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تؤكد اجراء استفتاء عام حول الاتفاقية، فضلاً عن اقرار ورقة او تعهد يصادق عليه مجلس النواب بإجراء اصلاح سياسي في العملية السياسية»، مؤكدا «اذا لم يكتمل هذان الامران ، فان جبهة التوافق لن تدخل قاعة البرلمان ولن تصوت على الاتفاقية الامنية» (26). ويمكن تعليل هذا الموقف ضمن اطار الرغبة في إجراء بعض المناورات السياسية عند حدود المعارضة التكتيكية للاتفاقية سبيلاً لإحراج الحكومة والضغط عليها دون أن يكون لذلك أية تداعيات شعبية ؛ وبالتالي ليس من جفاء الصواب القول بان جبهة التوفق كانت اميل الى القبول لإدراكها بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على كبح نفوذ الايرانيين خارجياً وان تمنع داخلياً اختلال موازين ينتج عن صراع بين المكونات، فضلا عن كون الوجود الامريكي سيكون حاجزاً ضد بروز الاصوليات السنية التي من الممكن ان تهيء البديل الذي يقضم قاعدة التاييد الشعبي لمشاريعها السياسية او الشيعية التي تهيمن على السلطة من منطلق اقصائي انفرادي . وفي الخندق ذاته وقفت الكتلة العراقية لتؤكد تحفظها على الاتفاقية ؛ حينما اكد ممثلها في البرلمان أسامة النجيفي "إن القائمة العراقية أبدت تحفظها على الاتفاقية، ولن تقبل بالصيغة الحالية لها، وإنها ستعمل على تمديد التفويض لبقاء القوات الأجنبية عاماً آخر ليتسنى بحث المسودة بشكل أكبر مع الإدارة الأمريكية الجديدة" ثم عادت هذه الكتلة لتطالب باطلاق سراح المعتقلين كشرط للموافقة على الاتفاقية(18). والملاحظ ان هذه الكتل قد لزمت جانب الممانعة التكتيكية كاسلوب للضغط على الحكومة واستثمارحرجها في تحقيق مكاسب انتخابية دون ان يؤدي ذلك الى التشبث الفعلي بموقف الرفض النهائي.

اما التيار الصدري فقد انطلق في رفضه للاتفاقية من ثوابت الحرص المفرط على سيادة العراق بعيدا عن المساومات ، ولكن ليس بعيدا عن السعي الى احراج حكومة المالكي والضغط عليها- بداعي رد الدين عن ما حصل خلال حملة صولة الفرسان التي نفذتها الاخيرة ضد انصار التيار- عبر اللجوء إلى كل الوسائل والإجراءات القانونية والشعبية لعرقلتها، ولهذا رأى ضرورة عرض هذه الاتفاقية على الاستفتاء العام لكون الشعب هو صاحب القرار الأخير في الرفض والقبول .

وانضمت الكتلة العربية للحوار التي يتزعمها النائب صالح المطلك الى قافلة المعارضين للاتفاقية عندما اعلن زعيمها " ان الكتلة ستصوت ضد الاتفاقية ، ولن تقدم اية مطالب ، لانها ضد الاتفاقية من حيث المبدا "

ومن جانبه اعلن حزب الفضيلة الاسلامي" انه سيمتنع عن التصويت على الاتفاقية عند عرضها على البرلمان " في محاولة منه لمسك العصا من المنتصف والتملص باسلوب ذكي من المسؤولية التاريخية والمسائلة الشعبية عما سيتمخض عن هذه الاتفاقية من نتائج وتبعات .

ومما تقدم يتضح إن مواقف الكتل السياسية قد تناقلت في مناوراتها السياسية بين الاستعراضات الشعبية والإعلامية وبين المساومات التي ترمي إلى توظيف حرج الحكومة وظمأ الشعب العراقي لتحقق مكاسب سياسية ذات أبعاد انتخابية . وبكل الأحوال فإن عوائد ذلك المارثون التساومي قد اسفر عن تمرير الاتفاقية مصحوبةً بوثيقة للإصلاح الوطني تاخذ على عاتقها تحديد الضمانات والاسس المستقبلية للعلاقة بين الكتل السياسية بما يصون مصالحها ومصالح الفئات الشعبية التي تمثلها ويسهم في تقاسم الادوار وتبني الآليات التي تساعد على تحريك عجلة العملية السياسية للعراق على المدى المنظور.

ثانيا- مجالات المناورة الإستراتيجية للقوى الإقليمية:

خضعت الساحة العراقية بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 لتاثير قوى اقليمية ودولية عدة حاولت تطوير مساحة نفوذها او تامين مصالحها في خضم الصراعات والاطماع التي افرزها الفراغ الامني الذي اعقب سقوط النظام السابق . وهكذا انتقلت القضية العراقية من فضاءها المحلي الى فضاء الحسابات والتوازنات الاقليمية والدولية من جراء تقاطع مصالح تلك القوى على ارضه.

وفي خضم لعبة التجاذبات المصلحية انقسمت القوى الاقليمية على معسكرين ، انضم انصار المعسكر الاول – الاكثرية المعتدلة من الدول العربية والاسلامية المجاورة – الى حاضنة المصالح الامريكية وما يتمخض عنها من ترتيبات جسدت الاتفاقية الامنية ذروة سنامها .

فكانت هذه الاخيرة بمثابة مكسب استراتيجي يقطع الطريق على اطماع النفوذ الايراني المتمدد في المنطقة ،وينهي- على نحو هادئ – احتمالية لجوء الامريكيين الى اشعال فتيل الفتنة الطائفية في العراق سبيلا للضغط على الحكومة العراقية باتجاه الاقرار باهمية الدور الامريكي في حفظ التوازن الحذر داخل العراق عبر بوابة الاتفاقية الامنية ، و ما ينطوي على ذلك من احتمال استشراء تداعيات تلك المناورة الطائفية الامريكية باتجاه تهديد مصالح دول الجوار العربي واخلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح ايران .

وفي خضم هذا المشهد الاخير، حتى تركيا لن تنج من احتمالية التصعيد في مخاطر الملف الكردي عند حدودها الجنوبية اذا ما انفتحت ابواب النزاع الطائفي والعرقي مشرعة داخل العراق . وهكذا تحرت تركيا موقفها من الاتفاقية من خلال إنهاء أزمة الوجود الأمريكي على نحو متدرج وسلس من العراق على أمل أن يتبع هذا استقرار في الأوضاع الأمنية للعراق وتوقف أعمال

العنف والتفجيرات بما يمنح الحكومة العراقية هامشا اوسع من القدرة على ضبط حدودها مع تركيا بما يقطع طريق الدعم اللوجستي عن حزب العمال الكردستاني الانفصالي التركي في شمال العراق.
ولتركيا بالمقابل مخاوفها من استثمار الاكراد لتوابع الاتفاق الأمني اللاحقة في تعزيز قدراتهم ورفع سقف مطالبهم الى درجة المطالبة باقامة دولتهم المستقلة بمباركة وحماية امريكية وفرتها مظلة الاتفاقية الامنية لتكون بمثابة المكافئة على مواقفهم المساندة للسياسة الامريكية في العراق ؛ وهذه أمور تصعب الضغوط التركية على حكومة كردستان العراق لوقف مساندتها لأكراد تركيا، ولايبتعد ما تقدم عن احتمال وجود ابتزاز أمريكي لتركيا في ملفات إقليمية ودولية أخرى وهو الامر الذي سيغري قوى التمرد في جنوب تركيا باتجاه تصعيد مطالبها وانشطتها ضد الحكومة المركزية في تركيا ومثل هذا التخوف اشارت اليه بعض الصحف التركية مثل صحيفة حريت (الحرية) Hurriyet، بالقول " أن الاتفاقية قد تنذر باضطراب في المنطقة ، وتثير شكوكا جدية بشأن مستقبل العمليات العسكرية التركية التي تستهدف معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق"،
في حين قال الدبلوماسي التركي السابق اوزدم سانبيرك أن "الحكومة العراقية المركزية ستتولى مسؤولية آلية تبادل المعلومات الاستخباراتية عن الإرهابيين الناشطين ، لكن بغداد لا تستطيع البت بأي شيء يتعلق بهذه القضية من دون استشارة القيادة الكردية في الشمال ، وهذا يعني أن أي عملية ينفذها في المستقبل الجيش التركي في شمال العراق قد تعكر صفو الروابط مع بغداد كون ذلك يمثل خرقا وانتهاكا لسيادة العراق " وفي السياق نفسه كتبت تلك الصحيفة ما يلي " هذا الأمر قد يشكل عقبة كبيرة قبل أن تقوم تركيا بشن عمليات عسكرية ضد الحزب ، إذ أن حكومة بغداد تخضع لتأثيرات قوية من الأكراد " ، وأضافت الصحيفة انه استنادا إلى اتفاق تم بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الخامس من تشرين الثاني 2007 سمحت الولايات المتحدة لتركيا بتنفيذ عمليات جوية ضد مواقع حزب العمال داخل الأراضي العراقية. وعلى تبادل المعلومات الاستخباراتية عن تحركات عناصر الحزب مما يسهل مهمة القوات الجوية التركية في متابعة تحركاتهم والحد منها .
ورغم ذلك كله فان الحكومة التركية أيدت الاتفاقية وإنها تفضل الحفاظ على وحدة أراضي العراق وعدم تجزئته مستقبلا ليصبح قادرا على القيام بدور فعال إقليميا ودوليا. وأعربت وزارة الخارجية التركية نقلا عن ما اوردته وكالة أخلاص للإنباء التركية عن أملها في أن تمثل الاتفاقية تحولا تاريخيا لاستعادة السيادة الكاملة للعراق وتساعد على إحلال السلام والأمن والاستقرار في العراق .
من جهتها سعت الحكومة العراقية من خلال الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين ومنها زيارة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى تركيا في 20 كانون الأول 2008 إلى تطمين الجانب التركي وشرح الاتفاقية وإطلاعه على مضامينها وتطوراتها ، كما أكد الهاشمي على أن العراق حريص على تطوير العلاقات الثنائية مع تركيا في كافة المجالات، وبخاصة في مجال محاربة الإرهاب في إشارة إلى عناصر حزب العمال الكردستاني
وأخيرا جاءت زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى تركيا في 23 كانون الأول 2008 ليؤكد سعي الحكومة العراقية على حل قضية ذلك الحزب، إذ ابلغ المالكي المسؤولين الأتراك بخطة متكاملة لدفع حزب العمال الكردستاني إلى التخلي عن السلاح أو مغادرة شمال العراق ، وتقضي الخطة بأن تسمح تركيا لمقاتلي الحزب من الكوادر الشابة بالعودة إلى أراضيهم وعدم ملاحقتهم قانونيا، وإصدار عفو لمن يسلم نفسه باستثناء 152 قياديا مطلوبين للسلطات التركية يخيرون ببقائهم في شمال العراق أو ترحيلهم إلى إحدى الدول الأوربية (20) .
اما على الصعيد العربي المرحب بالاتفاقية يبرزموقف جامعة الدول العربية في تشرين الثاني 2008 من خلال تصريح الأمين العام لجامعة الدول العربية ((عمرو موسى)) الذي أكد فيه "أهمية أن لا يساء استخدام الاتفاقية الأمنية في شن أي هجوم باتجاه أي دولة في المنطقة، جاء هذا التصريح لموسى في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الدولة العراقي لشؤون الأمن الوطني ((شروان الوائلي)) الذي زار القاهرة في التاسع من تشرين الثاني 2008ناقلا رسالة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وقال موسى أن الرسالة تتعلق بالمناقشات الخاصة بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة وتوضيح عددا من نقاطها، موضحا أنها لم تتضمن تفاصيل الاتفاقية وإنما الخطوط العامة لها، وأكد أن الاتفاقية في نصوصها الأخيرة هي التي تحدد كافة هذه الواجبات والالتزامات قائلا: " انه لابد من أن نسعى الى التهدئة وسنعمل جميعا على استقرار الأوضاع في العراق ودول جوار العراق" وأضاف أن مباحثاته مع الوزير العراقي تناولت الموقف على الساحة العراقية مؤكدا ان الجامعة ستبقى على اتصال مع الحكومة.
حول ما يتردد عن أن توقيع العراق على الاتفاقية الأمنية سيجعل منه قاعدة لضرب الدول المجاورة وقال موسى " أن الاتفاقية الأمنية يجب أن تمنع أي تحرك أو اعتداء أو اشتباك مع أي من دول الجوار وهذا الموضوع مهم جدا حيث نسعى جميعا الى السلام والتهدئة".
وقد دعا ممثل الجامعة العربية في العراق هاني خلاف من محافظة النجف بعد لقاءه المرجع الديني علي السستاني الدول العربية الى إعادة فتح سفاراتها ومكاتبها في العراق فيما اعتبر "الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة شأن خاص يقرونه العراقيون بأنفسهم وفق سيادته المستقلة بلا أي تدخل خارجي إلا إذا طلب العراقيين ذلك" وأضاف أن الحكومة العراقية لم تطلع الجامعة العربية بشكل رسمي على مضمون الاتفاقية الأمنية ولم تطلب المشورة الفنية من خبراء الجامعة العربية، لكنه أشار الى أن "الحكومة العراقية عرضت بعض الإشارات المطمئنة بخصوص الاتفاقية "(14) .
من خلال ما تقدم يتضح أن موقف الجامعة العربية من الاتفاقية الأمنية التي عقدت بين العراق والولايات المتحدة، لا يتعدى تصريحات للأمين العام للجامعة وممثل الجامعة في العراق، وان هذه التصريحات أوضحت أن إطلاع الجامعة على مضامين الاتفاقية كان شكليا، وان الجامعة ليس لها دور فاعل في مجمل الإحداث التي يعيشها العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال، وهذا ما

يؤسف له حيث أن العراق هو من الأعضاء المؤسسين للجامعة، وان موقف الجامعة هذا يرجع الى إنها كمنظمة عربية كان يعول عليها الكثير في فترة ما عندما كانت قراراتها لها تأثير مباشر على مجمل القضايا المصيرية للأمة العربية، وقد أصبحت ألان مجرد كيان يقتصر دوره على إصدار بيانات الشجب والاستنكار دون أن يكون لها دور في إيجاد الحلول أو القدرة على تنفيذ هذه الحلول لأي أزمة تتعرض لها أي دولة من الدول العربية

على صعيد متصل لم تجد الكثير من الدول العربية المتعاونة مع امريكا وبخاصة المجاورة للعراق غضاضة في الاعلان عن تاييدها للاتفاقية المذكورة من زاوية اظهار الحرص على استقلالية القرار العراقي واحترام ارادة الشعب العراقي وضمان امنه ومصالحه تحت سقف هذه الاتفاقية ؛ وكانت الأردن من أوائل الدول العربية المرحبة بعقد هذه الاتفاقية الأمنية، رغم اصرار حكومتها على إشراكها بالرأي وإطلاعها على بنود هذه الاتفاقية . وهذا الموقف متاتي من اعتبارات؛ اولها تعويض الخلل والفتور الذي اصاب علاقتها (أي الاردن) مع العراق بعد سقوط نظام صدام، وثانيها مواجهة النفوذ الايراني الذي استشرى خطره في العراق بعد عام 2003 ، بالركون الى الشرعية التي تضفيها هذه الاتفاقية على الوجود العسكري الامريكي المباشر في العراق بما يحجم من فاعلية الدور الايراني فيه.وذلك ليس بمعزل عن رغبة الاردن في اظهار التاييد المبكر لتوجهات الحليف الامريكي خاصة بعد ان جاءت زيارة المستشار القانوني لوزيرة الخارجية الامريكية(ديفيد ساترفيلد) لاطلاع الحكومة الأردنية وتطمينها " أن الاتفاقية لن تكون إلا لصالح الأردن وحلفائه"(15)

ولم تخف السعودية والكويت حماسهما في تاييد ابرام هذه الاتفاقية تحت ذريعة الحرص على امن العراق وسيادته وحرية اختيار شعبه وحكومته . بيد ان هذا الحرص لا يخف حقيقة الفائدة التي ستجنيها الدولتان من استقرار الأوضاع في العراق في حالة تنفيذ الاتفاقية الأمنية العراقية / الأمريكية لأن تهدئة الوضع المشتعل في العراق من خلال المظلة الامنية التي ستوفرها تلك الاتفاقية ، سوف يقلل حالة الاحتقان في الخليج عموما. مع عدم التغاضي عن المخاوف الخليجية من سيطرة حكومة شيعية على العراق، بل وثمة مخاوف أكبر من أن يؤدي هذا التمدد الشيعي قرب حدود هذه الدول عبر حكم شيعي لأول مرة في العراق الى تأجيج الأقليات الشيعية في الخليج

. لقد وجدت هذه الدول ضرورة في التقدم نحو العراق والتخلي عن سياسة الحذر التي اتبعتها طوال المدة السابقة؛ وذلك بعد ان اجادت الولايات المتحدة في استغلال المخاوف العربية من نفوذ إيراني في العراق والمنطقة لاسيما بعد حرب لبنان للضغط باتجاه إشراك العرب والدول العربية في الصراع الدائر في العراق مع العمل على تغيير شكله من كونه صراعا مذهبيا إلى كونه صراعا قوميا، لغاية مؤداها تحقيق نجاح داخلي في العراق يعمل على إضعاف النفوذ الإيراني المتنامي. وهذا ما عبرت عنه بوضوح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس من استكهولم بالقول(إننا نبحث في عملية فتح سفارات عربية في بغداد والهدف هو لمواجهة النفوذ الإيراني). إن الموازنة بين المصالح والمخاوف سياسة برعت فيها الإدارة الأمريكية في المنطقة؛ بحيث حققت أمريكا مصالحها من خلال إظهار التهديد الذي من الممكن ان يطال هذه الدول فيما لو بقت على سياسة الحيطة والحذر في التعامل مع العراق ولذلك جاء تعيين السفراء لينسجم مع حاجة هذه الدول أكثر من كونه استجابة لضغوطٍ أمريكية..

وبالانتقال الى معسكر المعارضين الاقليميين للوجود العسكري الامريكي وما يترتب عليه من اتفاقيات وترتيبات تبرز الى الواجهة كل من سوريا وايران.

ولأن سوريا هي الطرف الأضعف في دول الجوار المشاغبة لواشنطن، فهي الأكثر تعاسة بهذا الاتفاق وتخشى تبعاته، وهو ما ظهر في تعليقات المسؤولين الرسميين،

فالرئيس بشار الأسد قال بوضوح: "إن الاتفاقية الأمنية ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار بدل أن يكون سندًا لهم"، ودلل على هذا بأن "العدوان الأمريكي الأخير على الأراضي السورية يؤكد أن وجود قوات الاحتلال الأمريكي يشكل مصدر تهديد مستمر للدول المجاورة للعراق ويشكل عامل عدم استقرار للمنطقة". واعتبر وزير الإعلام السوري محسن بلال أن "الاتفاقية الأمنية مكافأة للمحتلين في العراق"، وأن "الاحتلال الأمريكي يحاول شرعنة وجوده الغاصب والغاشم باتفاقية تكافئ المحتل وتمنحه حقوقًا ليس على حساب أصحاب الأرض فقط بل على حساب جيرانهم وأشقائهم".

وقد سعت دمشق للرد على الاختراق الأمريكي لأراضيها بتوجيه رسالة غاضبة للأمريكيين بإلغاء لجان التنسيق الأمني التي بدأتها مع العراق في وقت سابق لضبط الحدود وزيادة حراستها لمنع دخول المقاومين للعراق، وكأنها تقول لهم إنها ستشجع المقاومة التي تقتل جنودهم، ولكنها عادت للتراجع عن هذه الخطوة مع موافقة بغداد على الاتفاقية الأمنية، لأنها وجدت التصعيد وإلغاء اجتماع لجنة التنسيق حول الأمن في العراق سيعطي الأمريكيين سلاحًا في أيديهم، يبررون به عودة اختراق الحدود مرة أخرى وتهديد النظام السوري. ولا تريد سوريا إغلاق هذه البوابة الدبلوماسية للتفاوض بين دمشق وواشنطن،

خصوصًا أن أجندة الرئيس الجديد أوباما هي الحوار مع سوريا و"استخدام الجزرة أكثر من العصا", كما قالت سوزان رايس مستشارة أوباما.

من هنا عاد التراخي السوري مرة أخرى تجاه نقد الاتفاقية الأمنية، كما تم استئناف التنسيق الأمني بهدف التعويل على "الحوار" رغم ضربة "أبو كمال"، وهو الأمر الذي ألمح إليه خبراء أمريكيون، نصحوا بالتفاوض الإسرائيلي الأمريكي مع سوريا لإخراجها من معادلة التحالف مع إيران، مؤكدين أن الهدف السوري بسيط ويتعلق باسترداد الجولان وأن دمشق مستعدة لمثل هذا التفاوض.

ويبدو الموقف الإيراني أقرب للغموض، فطهران تبدو قلقة من تداعيات شرعنة وتقنين الوجود الأمريكي على حدودها لمدة ثلاث سنوات قادمة، ما يعني استمرار التهديد والضغط عليها حتى في حالة بدء إدارة أوباما حوارا مطولا معها بغرض وقف تخصيب اليورانيوم وتوفير مصادر للطاقة لها على غرار كوريا الشمالية.وقد تجلى هذا القلق الايراني في التصريحات التي ادلى بها رئيس مجلس الشورى في الجلسة العلنية للمجلس (علي لاريجاني) حول الاتفاق الامني الاميركي مع العراق مؤكدا " انه حصانة قضائية

للاميركيين، مشيرا الى ان طهران "لا تريد سوى احلال الديموقراطية والامن الحقيقي في العراق". وان الولايات المتحدة تريد من خلال هذا الاتفاق ان تضفي شرعية على تواجدها غير المشروع، وان الاميركيين استخدموا كل ما لديهم من آليات لابرام الاتفاقية لكي يبرروا من خلال ذلك هزيمتهم النكراء ويخلقوا لانفسهم انجازا امام الرأي العام الاميركي (20).

وبالفعل فقد ظلت طهران – قبل توقيع الاتفاقية - تضغط لأشهر على واشنطن عبر التلويح برفض الاتفاقية والهجوم عليها وتشجيع أنصارها في البرلمان والحكومة على رفضها ومراجعة بنودها للوصول لأفضل البنود التي تخدم المصالح الإيرانية بجوار الأمريكية، وتفهمت واشنطن هذا ضمنا، واستجابت لبعض مطالب التعديلات العراقية وقد حاول السيد نوري المالكي خلال زيارته لإيران تبديد مخاوفها من استخدام العراق منطلقا لمهاجمتها عسكريا، من خلال التعهد لها بأن يضمن المعاهدة بنودا تمنع الولايات المتحدة من استعمال قواعدها في العراق في اية مواجهة عسكرية مع إيران، ومع ذلك لم تغن تلك التطمينات ولن تصيب شيءً في ميزان الحسابات الاستراتيجية الايرانية الحالية وحتى المستقبلية (7) فالاخيرة لا ترغب بحصول الادارة الامريكية على فرصة الخروج بمعزل عن الواقع الذي باتت هي حاضرة فيه، وبقدر ما ستبدو الاتفاقية الامنية إطارا شرعيا لما يمكن للجمهوريين ان يعتبروه «انتصارا» في الحد الاعلى و«خروجا مشرفا» في الحد الادنى، لن يكون الايرانيون ميالين لدعم هذا الخروج حتى مع كونه ينهي ما يعتبره البعض قلقا ايرانيا من «الجوار مع امريكا». على العكس، هذا الجوار مثل عنصر استقواء لايران ليس فقط من حيث كونه أطاح عدوا تقليديا للجمهورية الاسلامية، بل وايضا لأنه سمح للايرانيين بجعل 140 الف جندي امريكي في العراق بمثابة الرهينة، بدلا من ان يكونوا عنصر ضغط على السياسة الايرانية. ناهيك عن الطموحات الإيرانية التي ترى في العراق مدخلا مهما الى المنطقة العربية برمتها، والمعاهدة المرتقبة سوف تحد من هذه الطموحات لاسيما بعدما حققه المشروع الايراني في الشرق الاوسط من انتصارات جسدها توسع معسكر الممانعة» المكون من دولتين ونصفي دولتين (حماس و حزب الله) اصبح أكثر قوة للمشرع الامريكي في اقامة الشرق الاوسط الجديد

لكن إيران عادت في وقت لاحق واستدركت امرها برؤية استراتيجية لترى في الاتفاقية أملا لإنهاء الاحتلال من جهة، ولتستبقي ذراعها قريب من مركز القرار في العراق من جهة أخرى وبذلك تضمن إدارة إيرانية أمريكية مشتركة للعراق، عبر أنصارها في الحكومة ذات الأغلبية الشيعية..(13).

وقد تجلى هذا الامر في التصريح الذي ادلى به (محمد هاشمي شهرودي) رئيس السلطة القضائية في إيران -والمقرب لعلي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية– يوم 17 نوفمبر الجاري والذي اكد فيه ان "مجلس الوزراء العراقي فعل خيرا بموافقته على الاتفاقية بين بغداد وواشنطن، وأنه يأمل أن تنسحب الولايات المتحدة من العراق في الوقت الذي تم تحديده في الاتفاقية".

والواقع ان الموافقة الإيرانية الأخيرة تبدو في جانب منها أشبه برسالة تحية للرئيس الجديد أوباما ما كانت لتوجه لولا إدراك طهران أن أوباما سيفتح باب الحوار مع طهران ويتخلى عن أساليب المحافظين الجدد في المواجهة العسكرية. وبطبيعة الحال (الحوار) هنا لا يعني (المصالحة) بين إيران وأمريكا بقدر ما يعني تفاهما على المصالح وكيفية إدارتها. ومن جانب اخر هي محاولة ايرانية لاستبقاء قنوات التواصل ممتدة الى الحكومة العراقية في مواجهة سياسة التفريق التي تتبعها الادارة الامريكية لزرع بذور القطيعة بينها وبين انصارها داخل الحكومة العراقية من خلال تمرير مثل هذه الاتفاقية التي لا تخلو من عناصر التهديد للمصالح الايرانية على الاقل في العراق.

علاوة على ذلك، جاءت هذه الموافقة في توقيت هام مرتبط بتدهور متوقع في الاقتصاد الإيراني نتيجة انخفاض أسعار النفط وتأثر طهران كشأن العديد من بلدان العالم بكارثة الأزمة المالية، الأمر الذي يتطلب تخفيض تكاليف الاستعدادات العسكرية والتركيز على التنمية. وقد أشار رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين لهذه الرغبة الإيرانية حينما قال -في محاضرة حول الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في جامعة تل أبيب نشرته صحيفة "هآرتس" 18 نوفمبر الجاري-: إن توقيع الاتفاق الأمني بين الحكومة العراقية الموالية لطهران وبين الولايات المتحدة معناه تقاسم البلدان المصالح في العراق بناءً على تفاهم ملموس حول ما هو أبعد.

وذهب يدلين لأبعد من ذلك، فقال إنه "سيترتب على نجاح الحوار بين البلدين أن إيران ستوقف برنامجها النووي في العام المقبل، نتيجة انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية العالمية وقرع باب بيت الإيرانيين وتسببها في انخفاض حاد في أسعار النفط، ما سيضطر إيران في العام المقبل إلى مواجهة تضخم مالي كبير وبطالة واسعة.. وهذا وقت مناسب لممارسة ضغط على إيران"، حسبما يقول (20).

الخاتمة

اتضح مما تقدم ان الاتفاقية الامنية التي انهت مرحلة من الوصاية الدولية تحت مظلة الامم المتحدة ، وطوت صفحة مؤلمة من الاحتلال الامريكي للعراق ، قد بلورت الوضع القانوني لوجود القوات الامريكية وعلاقتها مع الحكومة العراقية حتى اجل مسمى.

ومثلما وفرت هذه الاتفاقية مظلة امنية وهيئت الظروف لترصين الاستقرار وانجاح التجربة السياسية في العراق على قاعدة التعاون والاحترام المتبادل ، فانها بالمقابل ، اسرفت في توسيع هامش الحرية المتاح للقوات الامريكية وضمان الظروف المثلى لتواجدها وتحركها بصورة تخدش سيادة العراق واستقلاله؛ حتى اضحى الجندي الامريكي يعامل معاملة الدبلوماسي ،واضحت القاعدة الامريكية في العراق مكانا لايخضع لسيادة العراق وقوانينه ؛ على الرغم من خضوع بنود هذه الاتفاقية لجولة مضنية وطويلة من المفاوضات التي الفتور في احيان ، وغاب عنها الاتفاق في احيان اخرى ، الامر الذي خفف كثيرا من غلواء الهدر الكبير للسيادة العراقية بالصيغة التي جاءت بها المسودة الاولى التي تقدمت بها الادارة الامريكية للحكومة العراقية ورفضتها الاخيرة بشدة .

ان الثغرات الذي انطوت عليها بنود الاتفاقية ، قد اوجدت مناخا سياسيا متوترا تشوبه التجاذبات والمناورات بين انصار الاتفاقية ومعارضيها على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛ فكانت هاتان الساحتان مرتعاً خصباً لاستعرض المواقف واصطياد المكاسب والمصالح المتناظرة اما بداعي توسيع القاعدة الشعبية الوطنية او بداعي الذود عن مصالح القوى الاقليمية التي ترعاها ، تحت ذرائع شتى في مقدمتها ابداء الحرص على سيادة العراق واستقلاله وامنه .

وهكذا امست الاتفاقية فرصة تاريخية غير مسبوقة لامتحان مصداقية الحكومة والقوى السياسية العراقية وقدرتها على تحريك العجلة السياسية على ارضية مائجة ووعرة ، والصمود بوجه التحديات والضغوطات المتنوعة من خلال الموائمة بين المصالح المتقاطعة من جانب .

كما اسهمت هذه الاتفاقية – من جانب اخر- في خلق مناخٍ من الانفراج والاصلاح السياسي تحت مظلة المساومة والبحث عن المصالح على ارضية سياسية مشتركة ؛ وهذا ما وجد دالته عبر تمرير ما يعرف بـ(وثيقة الاصلاح السياسي).

وبالرغم مما تقدم ينبغي التحذير من مغبة التفريط باي جزءٍ من السيادة العراقية ، لان ذلك سينذر – مستقبلا – باتساع الشقة بين الحكومة والشعب من جهة ، وسيغري القوى المعارضة والدول الطامعة للاجهاز على التجربة السياسية الناشئة في العراق او افتعال الازمات لها على اقل تقدير في خضم التصدي لتداعيات هذه الاتفاقية مما يعرض بالنتيجة امن العراق واستقراره للخطر .

وقبل ان تنفتح الجبهة الداخلية على مراهنات القوى المعادية للشعب العراقي ، يتوجب على السياسيين اولا ... وعلى الشعب العراقي ثانيا ، التشبث بالثوابت الوطنية والحرص على صيانة اللحمة الوطنية لانها السبيل الاوفى لحماية وضمان سيادة العراق وسلامته ... والله ولي التوفيق.

المصادر

أولا : المجلات والدوريات

1. د. حميد حمد السعدون ، المفاوضات والروابط المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 37 ، تموز 2008
2. د. داود هاشم داود ، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في العراق،الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، العدد 42، السنة 2008.
3. د. سرمد امين عبد الستار ، الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب " الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية "، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 20، السنة 2003.
4. د. سرمد أمين عبد الستار ، الاتفاقية الأمنية المرتقبة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة دراسات دولية ، بغداد ن العدد37، تموز 2008.
5. د. علي هادي حميدي ، اتفاقي العراق والولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في مدى التكافؤ وعلاقتهما بإنهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كلية القانون ، جامعة بابل ، 2009 .
6. د.نبيل محمد سليم ، العراق والفصل السابع واتفاق العلاقة طويلة الامد مع الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 167، تموز 2008 .
7. وليد عبد اللطيف النصف، انقسام ايراني حول الاتفاقية ، صحيفة القبس الكويتية ، العدد 12494، 13مارس 2008.
8. التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، السنة 2003 .

ثانيا : النصوص القانونية

9. نص اتفاق سحب القوات الاجنبية من العراق ، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ، بغداد ، 2008
10. دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ثالثا : مصادر الشبكة الدولية للمعلومات

11. عبد الجليل زيد مرهون ، المسار المضطرب للعلاقات الأمريكية العراقية ، جريدة الرياض ، العدد 2144، في 2003/5/23.
12. برهان ابراهيم كريم ، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة ، مقال منشور على موقع جبلة الالكتروني بتاريخ 2008/9/24 : http://www.jablah.com/modules/news/article.php?storyid=4404
13. جابر حبيب جابر، الاتفاقية الامنية بين القطبين الاقليمي والدولي ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 10925، 26اكتوبر 2008.
14. خالد ابراهيم خليل ، موقف جامعة الدول العربية من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات ، بتاريخ 28اذار 2009 : http://pulpit.alwatanvoice.com/content-160664.html
15. رائد فوزي احمود، الاردن والحاجة الى الاتفاقية الامنية العراقية الامريكي ، مقال منشور في موقع صحيفة الحقائق الالكتروني ، بتاريخ 2008/7/16 ، http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=8&art=86150
16. سالم علي ، مال الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا والبديل، مقال منشور في الموقع: http://www.alqosh.net/sa1.htm
17. صباح جاسم ، الاتفاقية الامنية مع امريكا: تواصل رمي الكرة فيما بين الفرقاء، مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية، بتاريخ 25/تشرين الأول/2008 :http://www.annabaa.org/nbanews/72/012.htm
18. صحيفة الشرق الاوسط على شبكة المعلومات الدولية 2008/11/19: http://www.asharqalawsat.com
19. صحيفة بابل العراقية على شبكة المعلومات الدولية ، 2008/11/18 : http://www.babil.info/print.php.
20. محمد جمال عرفة دول الجوار تقتسم الربح والخسارة ، دراسة منشورة في موقع لواء الشريعة الالكتروني، التاريخ 2008/11/21 http://www.shareah.com/index.php?/records/view/action/view/id/2403
21. ملف خاص عن العراق وقرارت مجلس الامن نشر في موقع الصوت الحر على الشبكة الدولية للمعلومات بتاريخ 2007 /8/17: http://www.sawtakonline.com/forum/showthread/php.
22. موقع اخبار العرب على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/11/6 : http://www.akhbaralarab.net
23. موقع شبكة الاعلام العربية على الانترنيت، التاريخ 2008/11/19: http:www.u.s.moheet.com/show-news.aspx
24. موقع شبكة الشرق الاوسط على الشبكة الدولية للمعلومات ،التاريخ 2008/11/26: http://www.Middle-East-online.com
25. موقع شبكة العراق الثقافية ، 19/ 2008/10: http://www.iraqcenter.net/vb/html.
26. موقع قناة العربية على الشبكة الدولية للمعلومات ،التاريخ 2008/11/26 http://www.alarabiya.net/articles
27. موقع مجلة مكتوب الاخبارية على الشبكة الدولية للمعلومات،التاريخ 2008/8/9 : http://www.maktoob.com/article.php
28. موقع الشبكة الاسلامية على الشبكة الدولية للمعلومات ، التاريخ 2008/10/22 http://www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.php?id=147199 -